دور الاستثمار الأجنبي في أعادة أعمار المناطق المحررة

The role of foreign investment in the reconstruction of liberated areas

م.م. رواء احمد يوسف

Na_eng2013@yahoo.com

المعهد التقني / نينوى

تاريخ استلام البحث 10 / 1 /2019 تاريخ قبول النشر 26/ 2/2019 تاريخ النشر 25 / 12/2019

المستخلص

يواجه العراق في مرحلة ما بعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي تحديات كبيرة على مختلف المستويات وذلك نتيجة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي على المحافظات العراقية لمدة تقارب ثلاث أعوام، وبالرغم من نجاح الحكومة العراقية من تحرير معظم المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة التنظيم ،بيد أن المحافظات المحررة تواجه مجموعة تحديات ومشكلات على مختلف المستويات بسبب الانعكاسات السلبية التي أفرزتها مرحلة سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي في العراق، والتي أدت إلى تدمير البني التحتية للمحافظات العراقية واستنزاف مواردها وإمكاناتها الاقتصادية.

وبعد انتهاء العراق من صفحة تحرير هذه المناطق وجب عليه البدء بإعادة الأعمار ألا أن هذه المرحلة تواجه أيضا العديد من التحديات يأتي في مقدمتها عدم توفر الأموال اللازمة للأعمار خاصة وان الموازنة في العراق تشهد عجز مالي يصل إلى (12 تريليون دينار) وهروب اغلب المستثمرين المحلين إلى الخارج ، فيجب على العراق منح الاستثمار الأجنبي الفرصة لإعادة الأعمار جنبا إلى جنب مع الحكومة والعمل على تقديم الامتيازات لتشجيع الاستثمار بما يعود على النفع للعراق .

الكلمات المفتاحية: *الاستثمار الاجنبي، اعادة الاعمار، المناطق المحررة.*

Abstract

Iraq is facing ,after the stage of isis , great challenges at the different levels,for more than three years ,some of the main cities in Iraq have been occupied by isis terrorist group .Although Iraq government has liberated most of Iraq territories successfully but these governorates facing real problems and threats on the different sides. As a result of negative implications of isis stage in Iraq which led to severely damaged in the infrastructure ,depletion of resources and economic potential of these cities After Iraq ended from the liberation step of cities ,began the reconstruction phase .but this stage ,also ,facing several of obstacles ,a shortage of reconstruction funds comes at the forefront of these problems especially Iraqi financial budget has deficit , as12 trillion dinars, as well as ,escaping most of local investors to abroad . Iraqi government should gave the foreign investment the opportunity to participate in reconstruction ,side by side the Iraqi government ,and award concession to encourage the investment which is beneficial to Iraq .

Key words*: foreign investment, reconstruction, liberated areas.*

المقدمة

شهد العراق خلال الفترة (2014– 2017) أعظم هجمة في تاريخ الإنسانية أدت الى نزوح اكثر من (5 ملايين شخص) وتدمير سبع محافظات عراقية وبصورة شبه تام وأتت هذه الهجمة على البنية التحتية لهذه المحافظات والتي قدرت كلفة اعادة أعمارها ب(88.2 مليار دولار) فلم يبقى مسجد أو كنيسة أو مدرسة أو جامعة او مصنع أو دائرة حكومية ألا وتم تدميرها في هذه المحافظات . وبعد القضاء على عصابات تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابية يأتي هنا **دور كل من الاستثمار المحلي والأجنبي لإعادة أعمار هذه المحافظات (نينوى ديالى بابل بغداد صلاح الدين كركوك الانبار)**.

مشكلة البحث :

لقد أتت الحرب الأخيرة ضد عصابات تنظيم الدولة الاسلاميه الإجرامية على البنية التحتية للمناطق التي كانت تحت سيطرة هذا التنظيم والسؤال الذي يطرح نفسه ألان هل أن الدولة ككيان مستقل قادرة وحدها على أعادة الأعمار ، أم أنها بحاجة الى وجود استثمار أجنبي قادر وبالتعاون مع الدولة على إعادة أعمار المناطق المحررة ؟.

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من أهمية البنية التحتية في المناطق المحررة في دعم الاقتصاد العراقي وأهمية أعادة أعمار هذه المناطق بالسرعة الممكنة .

فرضية البحث :

يستند البحث على فرضية مفادها أن إعادة أعمار المناطق المحررة يحتاج مبالغ مالية كبيرة تقدر ب(88.2 مليار دولار)وان العراق غير قادر على أعادة الأعمار لوحده لذلك وجب عليه تشجيع الاستثمار الأجنبي .

أهداف البحث : يهدف البحث إلى الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. ماهو حجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للمناطق المسيطر عليها من قبل تنظيم الدولة الإسلامية ؟
2. ماهي الاحتياجات المالية لإعادة تعافي البنية التحتية لهذه المناطق؟
3. ماهو الاستثمار الأجنبي .وما هي محدداته وما هي محفزات جذب الاستثمار ؟

خطة البحث :– قسم البحث إلى أربع محاور هي

المبحث الأول :– البنية التحتية للعراق خلال سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية .

المبحث الثاني :– الإطار النظري للاستثمار الأجنبي .

المبحث الثالث :– اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي في العراق .

المبحث الرابع :– النتائج والتوصيات .

المبحث الأول: البنية التحتية للعراق خلال سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية

سوف نتطرق إلى هذا المبحث من خلال المحاور الآتية:–

المحور الأول : تقديرات البنك الدولي لإعادة أعمار العراق .

المحور الثاني : موازنة العراق خلال عام 2018.

المبحث الأول : تقديرات البنك الدولي لإعادة أعمار العراق .

أدى الصراع الإقليمي الذي أحدثه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق إلى حدوث أزمة إنسانية مع نزوح (5 ملايين)عراقي داخليا وتدمير البنية التحتية في المناطق المحتلة من قبل عصابات تنظيم الدولة الإسلامية . وطلبت حكومة العراق من مجموعة البنك الدولي إجراء تقييم الأضرار والاحتياجات لتقييم أثار ألازمة وتأثيرها على البنية التحتية وتقديم الخدمات . وقد ركز تقييم الإضرار والاحتياجات في العراق على المحافظات السبع المتضررة بشكل مباشر وهي (نينوى، ديالى، بابل ، بغداد، صلاح الدين، كركوك ،الانبار)وقد تم اختيار هذه المدن بالتشاور مع وزارة التخطيط العراقية ومجموعة البنك الدولي .

ويغطي تقييم الأضرار والاحتياجات في العراق إضرار والاحتياجات في (19)قطاع على النحو التالي :

1. القطاعات الاجتماعية :

(الإسكان ،الصحة ،التعليم ،الحماية الاجتماعية ،العمالة وسبل المعيشة ، والتراث الثقافي والسياحة).

2. القطاعات الإنتاجية : (الزراعة ، الموارد المائية ،التجارة والصناعة ، والتمويل والأسواق).

03قطاع البنية التحتية :

(الطاقة والنفط والغاز وتكنولوجيا المعلومات والنقل والاتصالات وخدمات البلدية).

4. القطاعات الشاملة : الحماية الاجتماعية والحوكمة والبيئة .

وتتوقع الدراسة التي أعدها البنك الدولي بأن تصل الاحتياجات المالية لبرنامج أعادة الأعمار إلى(88.248) مليار دولار تقريبا. ويوضح الجدول (1)تكلفة الإضرار والاحتياجات حسب القطاع.

جدول (1)
الأضرار والاحتياجات حسب القطاع (مليار دولار).

القطاع	تكلفة الأضرار	الاحتياجات	الحصة من الاحتياجات الكلية
• القطاعات الاجتماعية			
الإسكان	16,077	17,441	%19,8
الصحة	2,324	4,365	%4,9
التعليم	2,369	4,561	%5,2
الحماية الاجتماعية		6,373	%7,2
التراث الثقافي والسياحة	858	1,716	%1,9
• القطاعات الإنتاجية			
الزراعة	2,080	3,393	%3,8
الموارد المائية	115	207	%0,2
الصناعة والتجارة	5,107	10,580	%12
التحويل والأسواق	52	9,254	%10,5
• قطاعات البنية التحتية			
الطاقة	7,009	9,112	%10,3
النفط والغاز	4,262	7,209	%8,2
تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	400	644	%0,7
النقل	2,794	3,960	%4,5
المياه والصرف الصحي	1,375	2,442	%2,8

الخدمات البلدية	88	126	%0,1
• القطاعات الشاملة			
الحوكمة	745	1,370	%1,6
البيئة	72	5,490	%6,2
المجموع	45,727	88,248	%100

المصدر : -العراق إعادة الأعمار والاستثمار ، بيانات البنك الدولي ، 2018

وفيما يلي توضيح لهذه التقديرات .

1- القطاعات الاجتماعية :-

أ- الإسكان :-

يقدر مجموع الإضرار التي لحقت بالإسكان في المحافظات السبعة المتضررة من النزاع بنحو (16 مليار دولار) وتضررت حوالي(138,051) مبنى سكني .

ب . الصحة :

تقدر الأضرار التي لحقت بالنظام الصحي العراقي بسبب النزاع مبلغ (2.3مليار دولار).

جـ .التعليم :

تقدر الكلفة الإجمالية لأضرار النزاع لقطاع التعليم بمبلغ (2.4 مليار دولار) وتشير التقارير إلى حدوث أضرار جسيمة في هذا القطاع ولا يزال 38% من مجموع البنية التحتية للمدارس غير مدمرة بينما دمر 18% (190 مدرسة) تدميرا تاما بسبب القتال العنيف .

د . الحماية الاجتماعية :-

لقد كان التأثير على سبل كسب العيش شديدا في المحافظات المتضررة التي شهدت زيادة في البطالة من 12,6% إلى 17,7% بين عامي 2014 و 2017 وتقدير الاحتياجات الإجمالية للتعافي (6,4 مليار دولار) والحاجة الأكثر إلحاحا هي الدعم النقدي للعديد من الأسر التي لا يوجد فيها عمال يعملون .

هـ . التراث الثقافي والسياحة :-

عانى قطاع السياحة والتراث الثقافي من أضرار بقيمة (858 مليار دولار) لحقت بمباني دينية وعلمانية تاريخية واثأر قديمة ومتاحف ومكتبات لا تقدر بثمن وتبلغ الاحتياجات المقدرة لهذه الأنشطة (1,7 مليار دولار) .

2- القطاعات الإنتاجية .

أ- الزراعة :- يقدر مجموع الإضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي نحو (2,1 مليار دولار).

ب- الموارد المائية :- أن قطاع المياه في العراق هو قطاع أخر تأثر بالنزاع الأخير في جميع إنحاء البلاد تقدر تكاليف الإضرار بمبلغ (115مليار دولار)

جـ - التجارة والصناعة :- يقدر أن هناك إضرارا لا تقل عن 8000000 م2 مع تكلفة لا تقل عن (5,1 مليار دولار) وتتمثل اشد الاحتياجات إلحاحا في قطاع الصناعة والتجارة في إعادة تشغيل المرافق التي تنتج مواد البناء .

د - التمويل والأسواق :- أدت الصراعات إلى إلحاق إضرار مادية في البنية التحتية للقطاع المالي وخسائر في الموجودات المالية والى تفاقم أوجه الضعف الموجودة في القطاع المالي مما أدى إلى مزيد من فقدان الكفاءة وإمكانية الوصول وقد تأثر البنك المركزي (الموصل) و 121 فرعا من فروع المصارف التجارية تأثرا مباشر بسبب النزاع حيث بلغ مجموع الإضرار المادية (52 مليار دولار) والموجودات المالية (10مليار دولار) .

3- قطاعات البنية التحتية .

أ- الطاقة :- أن مبلغ (7 مليارات دولار) هو التكلفة التقديرية للإضرار التي تحققت بقطاع الطاقة وتتكون الإضرار التي لحقت بقطاع الكهرباء في المقام الأول من محطات توليد الكهرباء المتضررة جزئيا أو المدمرة والمحطات الفرعية وأبراج نقل الكهرباء ودوائر مديرية الكهرباء المحلية.

ب- النفط والغاز :- بلغت التكلفة التقديرية للإضرار التي لحقت بقطاع النفط والغاز من المحافظات السبع التي تم تقيمها (4,3 مليار دولار)وقد تأثرت أكثر من(50 منشاة) ذات صلة بالنفط .

جـــ - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :- أن التكلفة التقديرية للإضرار التي لحقت بقطاع المعلومات والاتصالات هي (400 مليار دولار) أن مستوى الضرر في الشبكة الثابتة هو الأكبر في محافظة نينوى حيث يصل إلى 75% من إجمالي تكلفة الإضرار .

د- النقل :- يبلغ الضرر في البنية التحتية للنقل بسبب النزاع (2,8 مليار دولار) ويقدر مجموع الإضرار التي لحقت بالطرق بمبلغ (5,231 مليون دولار) والجسور بقيمة (1,2 مليون دولار) .

هـــ - المياه والصرف الصحي :- تعرض قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة في العراق إلى إضرار كبيره بلغت (1,4 مليون دولار) .

و - الخدمات البلدية :- يقدر مجموع الإضرار التي لحقت بقطاع الخدمات البلدية بمبلغ (88 مليون دولار) .

4- القطاعات الشاملة :-

أ- قطاع الحوكمة :- تقدر التكلفة الإجمالية للضرر بمبلغ(745مليون دولار)

ب- قطاع البيئة :- تقدر الإضرار المتكبدة بمبلغ (73 مليون دولار)

تدل هذه الإحصائيات على حجم الإضرار التي لحقت بالمحافظات السبع ،ولهذا فان هذه الإضرار تحتاج إلى مبالغ مالية لإعادة أعمارها و يمكن بيان حجم الاحتياجات من المبالغ النقدية على المدى القصير والمتوسط وكالاتي :-

جدول (2)

الاحتياجات ذات الأولوية والمتسلسلة حسب القطاع

القطاع	الاحتياجات الكلية مليون دولار	على المدى القصير السنة الأولى	المدى المتوسط(2_5)سنة
القطاعات الاجتماعية			
الإسكان	17,441	4,988	12,453
الصحة	4,365	873	3,492
التعليم	4,561	912	3,649
الحماية الاجتماعية	6,373	1,641	4,732
التراث الثقافي والسياحة	1,716	793	922
القطاعات الإنتاجية			

الزراعة	3,393	1,017	2,375
الموارد المائية	207	143	64
الصناعة والتجارة	10,580	2,116	8,464
التمويل والأسواق	9,254	981	8,273
قطاعات البنية التحتية			
الطاقة	9,112	4,556	4,556
النفط والغاز	7,209	736	6,472
تكنولوجيا الاتصالات	644	210	434
النقل	3,960	1,188	2,772
المياه والصرف الصحي	2,442	1,709	733
الخدمات البلدية	126	13	113
القطاعات الشاملة			
الحوكمة	1,370	959	411
البيئة	5,498	16	5,482
المجموع	88,248	22,852	65,395

المصدر :- العراق أعادة الأعمار والاستثمار ، البنك الدولي ، 2018

المحور الثاني :- موازنة العراق 2018

يعيش العراق نقلة نوعيه في تاريخه الاقتصادي وهذه النقلة تجعله من الضروري بمكان استقبال الاستثمار الأجنبي . ولاشك أن الاستثمار المحلي يلعب دورا مهما في مسؤولية إعادة الأعمار ولعب دور أكبر على الساحة ألاقتصاديه وفي تعزيز مبادئ الاقتصاد الحر وتوريد المستلزمات الضرورية لإعادة الأعمار .

وبالمقابل تتزايد أهمية الدور العربي لتقليص الفجوة بين العراق والعالم ومساعدة العراق على التقدم والاندماج في السوق العالمي عن طريق استنهاض القدرة الكامنة في المجتمع العراقي واستقطاب القدرات الوطنية المهاجرة وتقديم الدعم اللازم والدخول في مشاريع استثمارية بتضافر جهود الحكومة والمنظمات والمؤسسات العربية العامة والخاصة وإحداث تغيرات نوعية في أسس التعاون العربي المشترك ولتحفيز الاستثمار الأجنبي فقد تم إصدار مجموعة من القوانين لإصلاح بيئة الأعمال مثل قوانين الشركات والبنك المركزي والعملة الموحدة وضريبة الدخل والكمارك إضافة إلى قانون الاستثمار الأجنبي كل هذه تسهم في خلق إطار مؤسسي ملائم للاستثمار الأجنبي في العراق . (المعموري ، 2007 ،ص 39)

وبالرجوع إلى تقديرات الأمم المتحدة والبنك الدولي لتقدير احتياجات العراق المالية لإعادة أعماره خلال فترة (2014 – 2017) فقد قدرت هذه الحاجة (88,2 مليار دولار) وإذا رجعنا إلى موازنة العراق للعام 2018 فنلاحظ أن هناك إجمالي عجز قدرة (12,514,516,498) (اثني عشر تريليون وخمسمائة وأربعة عشر مليار وخمسمائة وستة عشر مليون وأربعمائة وثمانية وتسعون ألف دينار)وكما يوضحه الجدول الأتي :-

جدول (3) عجز الموازنة الاتحادية

ت	الفقرات	المبالغ
1	النفقات الجارية	79,508,071,596
2	أجمالي النفقات الاستثمارية	24,650,112,138
3	الأنفاق الاستثماري من الخزينة	19,133,793,788
4	الأنفاق الاستثماري عن طريق القروض الأجنبية	5,516,318,350
	أجمالي العجز المخطط	12,514,516,498

المصدر :- قانون الموازنة الاتحادية لعام 2018

ويغطى هذا العجز عن طريق الاقتراض الداخلي أو الخارجي أي بلجوء إلى الاستثمارات الأجنبية لغرض تمويل مشاريع إعادة أعمار المناطق المحررة من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية . (www.alsumaria.news)

المبحث الثاني :- الإطار النظري للاستثمار الأجنبي

سوف يتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى المحاور الآتية :-

المحور الأول : الاستثمار الأجنبي ، المفهوم ،الأهمية ، الأشكال .

المحور الثاني : محفزات جذب الاستثمار الأجنبي .

المحور الثالث :ايجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي ،

المحور الأول :- مفهوم الاستثمار الأجنبي وأهميته :- سوف نتطرق في هذا المحور إلى النقاط الآتية.

أولا :- مفهوم الاستثمار الأجنبي .

ثانيا :- أهمية الاستثمار الأجنبي .

أولا :- مفهوم الاستثمار الأجنبي :

على الرغم من المفاهيم المتعددة للاستثمار الأجنبي المباشر (foreign direct investment)

إلا أنها جميعا تضم عناصر أساسيه في مقدمتها انه استثمار طويل الأجل في موجودات حقيقية ويمارس المستثمر دورا مهما في إدارة أمواله ، والمفهوم العام للاستثمار الأجنبي يعني الاستثمار في موجودات دولة أجنبية من خلال إقامة شركة أو إعادة شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة سواء كانت الشركة تمثل فروعا للإنتاج أو التسويق لأي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي . (ألغالبي ،2006، 96)

كما عرفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،الاستثمار الأجنبي بأنه تلك الاستثمارات طويلة الأجل التي يكون لأصحابها دور مشاركة فعلية في الإدارة واتخاذ القرارات عن طريق المشاركة الدائمة في رأس مال المشروع الاستثماري . (التميمي ،195 ، بدون ذكر ألسنه).

كما يعرف الاستثمار الأجنبي حسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) هو الاستثمار الذي يحتوي على علاقة طويلة الأجل ، ويعكس المصلحة الدائمة بين المستثمر ومؤسسة الاستثمار في الدولة المضيفة . (فهد ،جاسم ،2017، 372).

كما يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه ذالك النوع من الاستثمار الذي يتم خارج الحدود الجغرافية لبلد المستثمر. (بلاسم ، 2013 ، ص51).

كما عرف (برتان) الاستثمار الأجنبي بأنه كل استخدام – يجري في الخارج لموارد مالية لمليكها بلد من البلدان (برتان ،1982 ،ص10).

من خلال هذه التعاريف يمكن توضيح أهم خصائص الاستثمارات الأجنبية بالأتي :-

(التميمي ، مصدر سابق ، 196) (Duce ,2003, p 2)

1- يفضي إلى علاقة طويلة الأمد بين المستثمرين المحليين والأجانب مقارنة بالأنواع الأخرى من الاستثمارات الأجنبية

2-ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين أو المشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني كما في المشروعات المشتركة

3- يترتب على هذا النوع من الاستثمار منفعة مشتركه باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر تحكمه المصالح المشتركة مع الدول المضيفة .

ثانيا :- أهمية الاستثمار الأجنبي

إن تنمية الاستثمار الأجنبي له أهمية للدول الغنية والفقيرة معا ، فالدول الغنية تهتم به رغبة منها في الحفاظ على مستوى تطورها الاقتصادي ،أما الدول الفقيرة فهي تهتم به رغبة منها في التخلص من الفقر ورفع مستويات النمو الاقتصادي لهذا فان عملية الاستثمار الأجنبي تستحوذ على اهتمام من قبل جميع الدول (قدومي ، 10 ،لم تذكر السنة)

كما إن أهمية الاستثمار الأجنبي يمكن أن تتجلى في الأتي:- (بلاسم،مصدر سابق ، ص52)

1. توظيف المدخرات المحلية في مشاريع جديدة والحد من البطالة.
2. إضافة طاقة إنتاجية جديدة إلى الاقتصاد.
3. قدرة الاستثمار الأجنبي على خلق روابط مع التنمية والنمو والتجارة ومختلف الأطر المؤسسية والقانونية في الاقتصاد.
4. يقوم الاستثمار الأجنبي بنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية والمحاسبية والتسويقية الحديثة للاقتصاد.
5. تنوع القاعدة الإنتاجية وتحديثها مع تعزيز نمو الناتج.
6. توسيع فرص الوصول إلى الأسواق العالمية.

ويشكل الاستثمار الأجنبي الدفعة القوية نحو عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية إذ يحفز الاستثمارات المحلية عن طريق توفيره لمدخلات الصناعة الوطنية بأقل الكلف أو عن طريق استخدام منتجات الصناعة المحلية كمدخلات للمشاريع الاستثمارية.

ثالثا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تطرقنا في المحور الأول لمفهوم الاستثمار الأجنبي وأهميته وفي هذا المحور سوف نتناول أشكال الاستثمار الأجنبي، حيث يقسم الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر بعض الكتاب إلى قسمين هما :

1. الاستثمار الأجنبي المباشر : الذي يقصد به الاستثمار في شركات دول أخرى حيث يكون للمستثمر دورا فاعلا ومهما في إدارة موجوداته في تلك الشركات

2. الاستثمار ألمحفظي : والذي يقصد به المشاركة الأجنبية في استثمارات لا يكون فيها أي نوع من أنواع الرقابة على النشاط الاستثماري من قبل المستثمر الأجنبي إنها عملية شراء الأسهم والسندات لمنظمات خارج الحدود الوطنية للشركة ألام (االجميل ، 2001 ، ص 166)

كما يقسم بعض الكتاب الاستثمار الأجنبي حسب ملكية المشروع إلى الأتي :

1. الاستثمار المشترك :يعتبر الاستثمار المشترك بمثابة مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة رأس المال فقط وإنما تمتد أيضا إلى إدارة المشروع (www.library.nawroz.edu.krd)

2. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي : وتتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع لها للإنتاج أو التسويق أو أي نوع أخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة على أن تكون لها الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في هذه النشاطات ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأكثر تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات (بلقاسم ، 2006 ، ص 8).

المحور الثاني : محفزات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بالمحفزات أي منفعة اقتصادية يمكن قياسها تمنحها الحكومة لشركة أو مجموعة شركات بهدف تشجيعهم لتبني وتحقق أساسيات أو استراتجيات معينة كذلك وضع قياسات مصممة خصيصا لزيادة العائد أو قبول استثمارا أجنبيا مباشر أو خفض الكلف وتقليل الخطر.

وتصنف الحوافز إلى ما يأتي (االجميل ، 2002 ، ص 285 – 287)

1. الحوافز المالية العامة : ومضمونها التركيز على هدف تقليل الضرائب على المستثمر الأجنبي.

2. الحوافز المالية : ويتضمن توفير االتخصيصات المالية مباشرة للشركات وذلك لتمويل الاستثمارات الأجنبية الجديدة أو بعض العمليات أو تحمل الكلف الرأسمالية والعملياتية.

3. الحوافز الأخرى : بعض الحوافز الأخرى التي تمنح لغرض دعم الربحية للمشاركة الأجنبية أي دعم الفروع الأجنبية.

حيث أن وجود أي استثمار أجنبي يجب أن يستمتع بحوافز معينة لكي يستطيع أن يبقى ويستمر خارج حدود بلده الأم.

المحور الثالث : الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي :

سوف نتطرق خلال هذا المحور إلى النقاط الآتية :

أولا : ايجابيات الاستثمار الأجنبي

ثانيا : سلبيات الاستثمار الأجنبي

أولا : ايجابيات الاستثمار الأجنبي :

تهدف جهود البلاد النامية المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستفادة مما تملكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية إذ أن بعض البلدان النامية قد تتوفر فيها الأموال اللازمة لإقامة المشروعات إلا أن عدم توافر التكنولوجيا الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات ويمكن تلخيص أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بما(يلي www.tourism.uokerbala.edu.iq)

1. تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة.
2. قيام فروع الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة في السوق المحلي مما يتيح للشركات الوطنية فرصة إنتاج السلع بالمواصفات العالمية وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية.

03إن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يترك اثأرا ايجابية على ميزان المدفوعات إذ يساعد على تحريك رؤوس الأموال وإنشاء الشركات وعوائد الاستثمار وينعكس بصورة ايجابية على ميزان حساب رأس المال هذا من جهة ويساعد على تقليص الاستيراد الضرورية من خلال توفير المنتجات التي كان يتم استيرادها من الخارج وفي كسب الوقت في زيادة الصادرات والحصول علىعملة أجنبية.(الغالبي ، 2006 ، 105) .

4. يعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة وعملة مشجعة للاستثمارات الوطنية لاسيما عندما يحفز رأس المال الوطني للمساهمة في المشروعات أو في إقامة مشروعات مماثلة أو توجيه الموارد المالية المحلية نحو المشروعات المكملة لتلك الشركات الأجنبية.

05تعاني البلدان النامية من مشكلة المديونية الخارجية حيث تفاقمت أزمتها خلال العقود الأخيرة إنها أصبحت غير قادرة على تسديد فوائد الديون فضلا عن أصل الديون وبدلا من استمرار هذه البلدان في الحصول على رأس المال التمويلي أو الاقراضي فان الخيار المجدي لها هو الاستثمار الأجنبي المباشر إذ أن هذا الاستثمار يعني وجود شركات فرعية في البلدان المذكورة تابعة للشركات الأم وبما يؤدي إلى إنتاج مشترك بين البلد النامي والشركة الأجنبية يتميز بمواصفات الجودة العالية ووفورات الحجم الكبير الأمر الذي يفتح أمام البلدان النامية أفاق الوصول إلى الأسواق العالمية لتصريف منتجاتها بما في ذلك أسواق البلدان المتقدمة وهذا ما يعد مصدرا للعملات الأجنبية الصعبة التي تكون البلدان النامية بأمس الحاجة إليها في تطبيق التنموية . (أل زيارة ،75، بدون ذكر السنة)

6.يشكل الحصول على أقصى الأرباح الهدف الرئيسي الذي تسعى إلى تحقيقه الشركات متعددة الجنسية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات الفرعية التابعة لها.

سلبيات الاستثمار الأجنبي :

يمكن تحديد سلبيات الاستثمار الأجنبي بالاتي.

1.قد يترك الاستثمار الأجنبي أثار سلبية على ميزان المدفوعات من خلال استنزاف رأس المال في البلدان المضيفة عن طريق تدفق سنوي للأرباح المتحولة إلى الخارج وتسرب جزء كبير من الدخل على المدى البعيد.(الغالبي ، مصدر سابق ، 106)

2.تمتلك مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر قدرات مالية وتنظيمية وربما سياسة عالية مما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية وإخضاعها لشروطها ومصالحها كمؤسسات تعمل فقط من اجل الحصول على اكبر قدر من الربح وهذه السيطرة الاقتصادية قد تتحول إلى سيطرة سياسية تؤثر على حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية. (www.tourism.uokerbala.edu.iq)

3.تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نسبة التلوث البيئي الذي يحدث نتيجة لأسباب عديدة منها التزايد السكاني ،التقدم الصناعي وزيادة درجة التقدم التكنولوجي إذ يمكن أن يكون هذا الاستثمار ذو أثار سلبية على البيئة كونه يتركز في النشاطات التي يمكن أن تساهم في تفاقم مشكلة التلوث حيث تخضع هذه الاستثمارات في دولها لمعايير بيئية مشددة لا تتوافر في البلدان النامية (المصدر السابق)

من خلال الاستعراض السابق لمزايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة والانتقادات الموجهة إليها نجد أن الاستثمار الأجنبي هو احد الوسائل التي تمكن الدول النامية من الحصول على التكنولوجيا الحديثة وتحسين ميزان مدفوعاتها إلا انه ليس أفضلها باعتباره مكلف وقد يتسبب في سيطرة المستثمر الأجنبي على أسواق ومقدرات الدول النامية المضيفة لها .

المبحث الثالث:- اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي في العراق

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى المحاور الاتيه .

المحور الأول :- اتجاهات الاستثمار الأجنبي في العراق .

المحور الثاني :- محددات الاستثمار الأجنبي في العراق .

المحور الأول :-اتجاهات الاستثمار الأجنبي في العراق .

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو العراق لعامي 2009-2010 انخفاضا ملحوظا لتسجيل قيمة (1,598 ، 1,396) مليار دولار ، وبالتالي فان الاستثمارات الأجنبية المباشرة عرفت انكماشا بالنظر إلى تداعيات الأزمة العالمية بالرغم من أن كون التخلف الجزئي للجهاز المصرفي يعد ملاذا لرؤوس الأموال الفارة من الأزمات المالية ليستعيد الاستثمار الأجنبي المباشر زخمه في الأعوام 2011 ،. 2012 ، ليسجل (1,88 ، 3,400) على التوالي ثم انخفضت هذه الاستثمارات للأعوام(2013، 2014 ،2015،2016) على التوالي ليسجل (-3.26 ،10.34-، 7.75-، -5.91) والذي يمكن إرجاعه إلى تردي الأوضاع الأمنية والحرب ضد المجاميع الإرهابية في العديد من المحافظات العراقية

يوضح الجدول (4)أجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى العراق من 2003 – 2016

جدول (4) تطور الاستثمارات الاجنبيه المباشرة الواردة نحو العراق بين 2003 -2016

السنوات	حجم التدفق المالي للاستثمار الأجنبي المباشر
2003	5000000
2004	300000000
2005	515300000
2006	383000000
2007	971800000
2008	1855700000

2009	1598300000
2010	1396200000
2011	2082000000
2012	3400000000
2013	1837921000
2014	4781800000
2015	7752000000
2016	5911000000

المصدر : إحصائيات البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية للسنوات 2006-2014 وبيانات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2017 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت.

كما يوضح الجدول الأتي التوزيع تكلفة المشاريع الاستثمارية ما بين عامي 2003 – 2016

جدول (5)

توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية في العراق بالمليون دولار ما بين عامي 2003 -2016

القطاع	المبالغ
العقارات	7,691,6
الفحم والنفط	8,424,1
الفنادق والسياحة	1,008,4
المعادن	616,7
الغذاء والتبغ	113,3
الخدمات المالية	470,6
الاتصالات	852,6
البناء ومواد البناء	963,9
التخزين	127
خدمات الأعمال	92,2
وسائل النقل	62,7

المنتجات	10,8
البرمجيات	5,8
الالكترونيات	12,3
آلات صناعية	5,6
السيارات	12,7
الآلات والمعدات	12,9
المشروبات	100
الإجمالي	22,911,2

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2017 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الكويت ، ص 143.

المحور الثاني : محددات الاستثمار الأجنبي في العراق

عانى الاقتصاد العراقي من صعوبات كثيرة أدت إلى انهياره منها الحروب التي خاضها العراق والحصار الاقتصادي والاحتلال الأمريكي للعراق وتهدم البنية التحتية في اغلب مناطق العراق والتي كانت تحت سيطرة عصابات تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابية كل هذه الظروف التي مر بها العراق أدت إلى ضعف في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى العراق ويمكن إيجاز أهم هذه المحددات بالنقاط الآتية :

أولا : المحددات والمعوقات الاقتصادية : هناك عدد من المحددات والمعوقات الاقتصادية التي تواجه دخول عمل الشركات الأجنبية في العراق ومنها :

1. ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي : إن العراق يمتاز عموما بأنه ذو قدرة استيعابه ضعيفة حيث أن القيام بالمشاريع لا يتطلب فقط توفر الأموال الاستثمارية وإنما يتطلب أيضا توفير ألمود الخام والآلات والمعدات والخبرات والتكنولوجيا والأيدي العاملة الماهرة وان قلة هذه المتطلبات سوف يؤدي إلى رفع أسعارها في السوق مما يؤدي إلى زيادة تكلفة المشروع مما يعني قلة في العوائد وهذا يعني أن البلد لن يتمكن من استيعاب المشروع (ألعقيدي ، 2005 ، ص 1)
2. معدلات التضخم العالية : إن التضخم يعد من المشاكل الاقتصادية البارزة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي إذ أن التضخم يعطل آلية الأسعار ويفقدها ميزتها في التعبير عن القدرة النسبية للسلع والخدمات كما يلغي وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والادخار مما يؤدي إلى اختلالات في الأسعار وبالتالي فان الشركات الأجنبية لا يمكنها التنبؤ بتكاليف الإنتاج والأرباح المتوقعة وبالتالي تراجع رغبة الدول في الاستثمار الأجنبي (التميمي ، 212 ، بدون ذكر السنة)

3. افتقار العراق إلى أسواق مالية متطورة حيث أن الأسواق المالية هي مصدر تمويل للمستثمر الأجنبي فإذا كانت هذه الأسواق غير قادرة على توفير التمويل المناسب فان ذلك سوف يؤدي إلى طرد المستثمر الأجنبي (ألعقيدي ، مصدر سابق)
4. الفساد المالي : حيث نلاحظ أن كثرة الفساد المالي يعتبر محدد طارد لشركات الاستثمار الأجنبية خوفا على مصادر تحويل تلك الشركات ولقد اصدرات منظمة الشفافية الدولية تقريرها لعام 2017 وجاء العراق في المركز 169 من أصل 180 دولة من حيث مؤشر الفساد حيث نلاحظ أن العراق يقع في المراكز الأخيرة لهذا التصنيف مما يدل على انه أكثر فسادا وذلك بسبب تصاعد أعمال العنف التي تجري في العراق مما يشكل محدد طارد لشركات الاستثمار الأجنبية . (corruption perceptions index 2017)

ثانيا : المحددات السياسية : إن المناخ السياسي في البلد له أهمية كبيرة في التأثير على القرار الاستثماري ويمكن أن نحدد أهم تلك المحددات بالاتي :

1. الاستقرار الأمني :يعد عدم الاستقرار الأمني من ابرز العوامل المؤدية إلى تجنب الاستثمار في الدولة التي لا يتوفر فيها الاستقرار الأمني يتضح ذلك من التجربة في العراق الذي أدى إلى عدم توفر الأمن إلى هروب رؤوس الأموال العراقية إلى خارج العراق حيث تستثمر في دول الجوار. (حاكم ، 27 ، بدون ذكر السنة).
2. افتقار العراق إلى المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق : أن وجود مؤسسة فاعلة وقوية تساعد في تطوير اقتصاد السوق والتي تعكس قوة وكفاءة الدولة وتشكل هذه المؤسسات عوامل جذب للاستثمارات الأجنبية. (361 Erdal,2008,p)

ثالثا : المحددات التكنولوجية :

تلعب المحددات التكنولوجية دورا مهما في جذب الاستثمارات الأجنبية لكن وبسبب الظروف التي يمر بها العراق فان الحصول على التكنولوجيا المناسبة للاستثمارات الأجنبية أصبح أكثر تكلفة مما أدى إلى افتقار العراق إلى الميزة التنافسية وبالتالي فان الاستثمارات الأجنبية تبحث عن الدول التي تتمتع ببيئة تكنولوجية جيدة مما يساعدها على خفض تكاليف المشاريع وتحقيق عوائد. (الغالبي ، 2006 ، ص 104)

وأخيرا : ونتيجة للعجز الحاصل في موازنة العراق 2018 ولهجرة أصحاب رؤوس المال (المستثمرين المحليين) إلى الخارج فان إعادة أعمار المناطق المتضررة من عصابات تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابية قد تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لكي يتم إعادة الأعمار .

المبحث الرابع :- النتائج والتوصيات

أولا:- النتائج .

1. هناك دمار شامل في المحافظات التي كانت تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والطاقة ومؤسسات الدولة وبلغت تقديرات البنك الدولي احتياجات العراق المالية لإعادة أعمار هذه المناطق ب (88 مليار دولار)
2. من خلال قرأتنا لموازنة العراق للعام 2018 نلاحظ ان هناك عجز في ميزانيته تقدر بحوالي (12 تريليون دينار) وبهذا يجعل العراق غير قادر على أعادة الأعمار بأسرع وقت .

3. هروب أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين إلى خارج العراق واستثمار أموالهم في مجالات أكثر ربحا وفي دول تتسم بالاستقرار الأمني جعل الأموال المحلية قليلة وبالتالي الاستثمار المحلي وتدفق الاستثمار الأجنبي قليل بسبب إعمال العنف التي يشهدها العراق .

ثانيا :- التوصيات .

1. ضرورة توفير الاموال اللازمة وبسرعة لاعادة اعمار البنية التحتية للمحافظات المتضررة ، ولكون العراق يشهد عجز مالي في موازنته فانه يجب ان يكون منفتح اكثر على الاستثمار الاجنبي ومنح المزيد من المحفزات بما يساعد على جذب الاستثمار الاجنبي للعمل داخل العراق .

2. ان اقتصاد اي دولة عظمى يعتمد على البنية التحتية التي تمتلكها وقبل الغزو الامريكي كان العراق في مقدمة الدول للدخول المتوسطة بما كان يملكه من بنية تحتية قوية ولكي يعود العراق الى مقدمة تلك الدول فانه يجب الاسراع باعادة اعمار البنية التحتية لهذه المحافظات .

3. يعتبر الفساد المالي والاداري احد المحددات لجذب الاستثمار الاجنبي للعراق ، لذا يجب القضاء على هذه الظاهرة لكي يكون المستثمر الاجنبي مطمئن على امواله التي يستثمرها داخل العراق .

قائمة المصادر :-

أولا:- التقارير الرسمية .

1. التقارير المالية للبنك المركزي العراقي 2006-2014.
2. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2017 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت .
3. العراق إعادة الأعمار والاستثمار ، البنك الدولي ،كانون الثاني ، 2018 .

ثانيا :- المصادر العربية .

أ- الكتب العربية .

4. الجميل ، سرمد كوكب ، 2001 ،الاتجاهات الحديثة في مالية الاعمال الدولية ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر ، عمان ، الاردن .
5. الجميل ، سرمد كوكب ، 2002 ، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات ،الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، الموصل ، العراق .
6. برتان ، جيل ، 1982 ، الاستثمار الدولي ، ترجمة علي مقلعة ، ط2 ، بيروت .

ب – الرسائل الجامعية .

7. بلقاسم ، مصباح ،اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، الجزائر ، 2006 .

ج- الدوريات .

8. التميمي ، سامي عبيد ، الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام 2006 ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، البصرة ، بدون ذكر السنة .
9. ال زيارة ، كمال عبد حامد ،الاستثمار الاجنبي المباشر المنافع والمساوئ، جامعة اهل البيت ، العدد السابع ، بدون ذكر السنة .
10. المعموري ، محمد علي موسى ، اعادة اعمار العراق الفرص والتحديات ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 13 ، عدد 45 ، 2007 .
11. الغالبي ، كريم سالم حسين ، الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية اتجاهاته ومحدداته ، مجلة جامعة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد8 ، عدد3 ، 2006 .
12. **العقيدي ، محمد عبد الكريم ، افاق الاستثمار الاجنبي في جمهورية العراق ،مجلة الزراعة العراقية ، عدد 4 ، 2005**
13. جاسم ، احمد ،و ، فهد ، ايسر ، اثر التنويع الاقتصادي في تحسين المناخ الاستثماري في العراق ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد 3 ، العدد2 ، 2017 .
14. جميل ، بلاسم ، الاستثمار الاجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، 2013 .
15. قدومي ،ثائر ، العوامل المحددة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الاردن ، كلية الاقتصاد ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، الاردن ، بدون ذكر السنة .

16. محمد ، حاكم محسن ، تحليل البيئة الاستثمارية للاستثمار المالي الاجنبي في العراق ،جامعة اهل البيت ، العدد السادس ، بدون ذكر السنة .

ثالثا :- المصادر الأجنبية .

18.Edral Demirhan,determinants of foreign direct investment flows to developing countries , 2008 .

19. Maitena Duce , Definitions of foreign direct investment ,july ,2003.

رابعا :- مواقع الانترنيت .

20.إشكال الاستثمار الأجنبي المباشر www.library.nawroz.edu.krd.

21. ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد .2017 www.corruption perceptions .index

22. مزايا الاستثمار الأجنبي وعيوبه www.tourism.uokerbala.edu.iq

23. قانون الموازنة الاتحادية ، 2018 www.alsumaria.news